اقترضت المرأة مالا فاغتنت ، وتدافعت مشاريعها

وطفاء حمادي(*)

لم تكن، في يوم من الايام، علاقتي بالمال علاقة تفوق حاجتي اليه أو تشغل هاجس امتلاك الكثير منه، كنت اتبع مبدأ «اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب»، وعندما كان هذا الآتي من الغيب يتأخر، أبدأ بالتفكير بالاستدانة، وسرعان ما كنت استبعد هذه الفكرة، لأنني كنت أخاف من الوقوع في فخها، واقلق من هاجس السداد، وأشعر بالخجل والحرج من دائني في حال الاستدانة، فصرفت النظر عن هذه الفكرة كي اجنب نفسي هذا الاحراج والخوف والحرج.

إلى أن جاء ذلك اليوم، وقادني الى بلاد تألف القرض والتسليف لا بل تغري بكل منهما، وكنت كلما اتصلت بالمصرف للاستفسار عن راتبي، يبدأ الموظف المختص بالقروض بتقديم التسهيلات والشرح والتفسير وحجج الاقناع، حتى تمكن من إقناعي، فوافقت على تقديم طلب قرض، وذلك وفقاً لشروط القرض التي يتفق عليها بين المقرض والمقترض لإعادة المال في فترة لاحقة، ولم يعد الامر يقتصر على اقتراض المال وتحقيق الاحلام والمشاريع وربط المسألة بآلية السداد، طالما ان الامر قد حسم

(*) أستاذة جامعية وباحثة في المسرح.

منذ البداية أي منذ التوقيع على شروط القرض، عندها أصبح المال المحسوم من الراتب أمراً عادياً، فبدل ان يفوق مقدار الراتب الالف دولار مثلا، لا بأس في ان ينخفض الى السبعمائة مثلا، وبدل ان تكون قيمة القرض عشرين الف دولار مثلا، لا مشكلة في ان تصير ثلاثين الف مثلا، وهكذا يصبح الدخول في اللعبة الاقتصادية أمراً خطيراً، ولكنه يحقق الاحلام ويضاعف المشاريع ويؤثر على الأفراد والأُسر.

وهكذا تم اغرائي لأنني سأحصل على مال تتحقق به أحلامي، دون أن أخجل أو أحرج من دائني، بل شعرت بحرية القرار والفخر والاعتزاز بالنفس كامرأة تتقاضى راتبا يمكنها من السداد، وتتحدى به مقولة إن الحصول على القروض من البنوك المصارف أو من مؤسسات التمويل، يتطلب مخاطرة بالنسبة للمرأة والرجل، ولكنها تكون أكبر عندما يتعلق الأمر بالمرأة لأنها تفتقد في غالب الأحيان الضمانات الأساسية نظرا لصعوبة توفير وثائق الملكية في ظل المنظومة الاجتماعية التقليدية القائمة ..

وبالنسبة الي فالأمر بات ميسرا، فهو يعتمد على الضمانات الشخصية وشهادة الراتب بدلاً من فرض تقديم التأمينات العينية التقليدية؛ والاستمارات والوثائق المكتوبة، فاجتزت هذا الشرط بسهولة، ولمَ لا فأنا استطيع أن أضمن نفسي،وأن أتغلب على العوائق القانونية وكتب التوصية بالصفات الحميدة، أو الاعتماد على العلاقات الشخصية وغيرها، فراتبي كفيل بتوفير كل هذه الشروط واستيفائها .

أنا والقرض واستهلاكه

عندما حصلت على القرض، لم أكن ادرك أن هناك قضايا اخرى يستدعيها التعامل مع مال القرض او المال بشكل عام، لذلك وقعت في فخ لم أكن احسب له حسابا هو انه لم يتح لي ان اتعلم كيفية التصرف كمستهلكة جيّدة للقروض، فبدأت بإنفاق المال وفق ما تشتهيه اهوائي، ووفق ما تفرضه حاجات الاولاد، لأنني جل ما كنت اعلمه انني لا أجيد الادخار، بل أشكو من ضعف المدخرات المالية نتيجة اتجاهي واتجاه المرأة العاملة عامة أكثر لتعهد مصاريف الأسرة، وهذا ما أثبتته كل الدراسات المنجزة بأن المرأة لم يتم إعدادها منذ مراحل طفولتها المبكرة للدور الاجتماعي وللدور الاقتصادي بصفة متكاملة مع أدوار الرجل ضمن الشراكة والتكامل، بل كرست التحيز للرجل وللمفاهيم الرجولية،و كرست الوصاية المالية

الدائمة على المرأة، مما أخر منح المرأة قروضا مالية، فتعاملت مؤسسات القرض مع المرأة باعتبارها كائنا اقتصاديا ضعيفا من الصعب حصولها على التمويلات، ولكن فيما بعد حدث تثوير لهذا الواقع فبدأت القروض تقدم للمرأة، وفي خلال ثلاثة عقود، دلت سلسلة من الاختراقات على أن المرأة، وعلى الأخص المرأة الفقيرة، جديرة بالحصول على التسليفات وأنها مستهلكه ممتازة للمنتجات المالية، وأسهم ذلك في جعل القدرات الذاتية للمرأة بشكل عام تتطور بصفة كبيرة لتتكيف مع المتطلبات الاقتصادية الجديدة، وفي جعل قدراتي الذاتية تتفتح وتنضج لدى توظيفي لهذا القرض واستثماره .

ولكني فيما بعد استدركت وحافظت على ما تبقى من المال من أجل تنفيذ مشروع اقتصادي، ولكن توجهي نحو الاقتراض لتنفيذه نأى منذ البداية عن إقامة مشروع تجاري او استثماري، واتجه نحو شراء شقة سكنية، وإن كان شراء شقة بالمفهوم المالي والعقاري ربما يصب في هذه الخانة عمليا واستثماريا، وفي كلا الحالين، أي عندما قررت تقديم طلب القرض، كان همي هو ان امتلك شيئا في هذه الحياة .

لكني لم اكتف بذلك، اذ انني عندما اطلعت على اسلوب آخر من القروض، وهو أسلوب للإقراض غير المكفول بضمان معين، أي السماح للمقترض بالاقتراض بصفة مستمرة دون إجباره على سداد القروض السابقة. ولذا يتحول القرض قصير الأجل إلى قرض طويل الأجل شرط ألا يتعدى إجمالي القرض الحد الأقصى المتفق عليه بين الطرفين (بوابة كنانة)، أغراني الأمر، فاقترضت مبلغا آخر، وتدافعت مشاريعي .

الى ذلك صرت أفكر باستثمار هذا المال في مشاريع اخرى غير امتلاك شقة أو سيارة، فانصب اهتمامي على الاستثمار في فرصٍ لزيادة الدخل والنمو، واتخاذ إجراءات وقائية تحميني عند وقوع الطوارئ ومن خلال التخطيط لأحداث مثل تعليم الأولاد، وساقني الى ذلك ما تربيت عليه بان المرأة تميل لأن تكون أكثر حذراً من الرجال في ما يتعلق بالاستثمار، ولم انتبه في البداية الى ان هذا القرض وامتلاك شيء ما عقار او ما شابه لا تتوقف فوائده عند تعزيز التمكين لدي كامرأة، ولكني بعد الاقتراض ادركت أن تأمين الخدمات المالية للمرأة ينتج عنه «تأثير مُضاعِف» لأن النساء، بكل بساطة، ينفقن مزيداً من دخلهن على عائلاتهن، مما يقود إلى ظروف سكن أفضل، وتغذية وعناية صحية وتعليم أفضل للأطفال، وعلى الأخص

البنات. وأكدت وجهة النظر هذه سيلفيا تشانت، الأستاذة في كلية لندن للاقتصاد (لندن سكول أوف إيكونومكس)، في دراسات أجريت في أميركا اللاتينية، وأُجريت دراسات مماثلة لها في إفريقيا وآسيا، وفيها ودلّت على أن الرجال يساهمون عادة بنسبة ٥٠ إلى ٦٨ بالمئة من رواتبهم في النفقات الجماعية للأسرة في حين «تميل النساء عادة إلى عدم الاحتفاظ بشيء لهن».

المرأة والقرض صورة غير مكتملة الفائدة

عادت القروض على المرأة بفائدة غير مكتملة، على الصعيدين المادي والنفس/ اجتماعي . هناك أدلة أيضاً على تغيّرات في كيفية نظرة النساء الى أنفسهن، وفي كيفية نظر الآخرين إليهن ضمن مجتمعاتهن المحلية. وقد أدّت هذه التغيرات إلى مساهمة متزايدة للنساء في قيادة الدفة الاقتصادية في المنزل . وتذهب بعض الدراسات الى أبعد من ذلك حين تتناول قضية العنف المنزلي، فتجد ان بعض النساء قد تمكن حتى من وقف العنف المنزلي. فقد وجدت ندوة المرأة العاملة (WWF)، وهي اتحاد/تعاونية تضم النساء الفقيرات في الهند، أن ٤١ بالمئة من عضواتها اللواتي عرفن العنف المنزلي استطعن إيقافه بفضل التمكين الشخصي، وأن ٢٩ بالمئة نجحن في وقف العنف بفضل العمل من خلال أعمال قامت بها المجموعات. كذلك زادت مشاركة النساء في اتخاذ القرارات. ويأتي أحد الأمثلة على ذلك من «مشروع تعزيز تمكين المرأة» (WEP)، وهو برنامج في نيبال يتضمن الادخار، والقروض، وتعليم القراءة والكتابة. فقد أظهر المشروع أن ٦٨ بالمئة من النساء أصبحن يتمتعن بسلطة أكبر في تحديد عدد أفراد الأسرة، وترتيب زواج أولادهن، وشراء وبيع الممتلكات، وإرسال بناتهن إلى المدارس حسب قدراتها (النساء وتمويل المشاريع الصغيرة جدا فتح الأسواق وتوسعة المدارك،بقلم سوزي تشستون، نائبة الرئيس الأولى للسياسة والأبحاث، أوبوتيونيتي إنترناشنال)

أما بالنسبة إلي فقد أحسست أن امتلاك العقار او المال عن طريق القرض، أمر حقق لي حلما يعجز مقدار راتبي عن تحقيقه، ولا أبالغ إذا بحت بمكنونات النفس الفرحة والسعيدة، أنني عندما امتلكت شيئا، شعرت بالامان واطمأن قلبي.

القرض ووجهه المنقلب

وللقروض مخاطرها وانعكاسها السلبي على المرأة ضمن الاسرة، إذ نجد انه

في بعض الحالات، بقدر ما كان يزداد دخل النساء، بقدر ما كانت تتدنى مساهمة الرجال في نفقات الأُسرة. كما تتعرض بعض النساء للضغوط لاعطاء قروضهن لأزواجهن أو لقريب ذكر آخر، الأمر الذي يزيد من أعبائهن دون أي يزيد دوماً من استفادتهن. وتتحدث بعض تقارير مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة جداً عن زيادة في العنف المنزلي عندما تصبح النساء من زبائن مؤسسات تمويل هذه المشاريع. وقد صرحت لي إحدى الزميلات الكويتيات انها تعرضت لحالة من العنف المنزلي، عندما اجبرها زوجها على الاقتراض، ومن ثم تحويل القرض وتجييره الى حسابه، فتورطت هي بالدفع، واستأثر هو بالمال، ثم طلقها .

تعتبر هذه الزميلة ان القرض بدل أن يسهم في تعزيز علاقتها بزوجها، وتأمين الاستقرار المادي للأسرة انقلب الى سيف ذي حدين، حده الاول حقق امنيتها بالحصول على قرض لتحقيق الحلم، والحد الثاني كشف مطامح شخصية الزوج واستغلاله لعلاقته بزوجه، وأدى الى حدوث الانفصال، من هنا أرى ان علاقة المرأة بالمال، سواء أكان مصدره القرض ام الميراث أم الراتب الشهري، ينبغي ان تدرس بدقة ودراية ومعرفة،لكي تبلغ المرأة مبتغاها ولكي لا ينقلب القرض المالي عليها وبالا .

موجة الاختراقات الجديدة القادمة

لقد قيل إن الخطوة الأولى باتجاه التغيير هي الاقتناع بأنه ممكن. وقد شاهدنا، خلال العقود القليلة الماضية، أن من الممكن وصول النساء بمن فيهن النساء الفقيرات جداً، وإحداث تحوّلات اقتصادية، واجتماعية، وروحية، وسياسية للنساء الزبائن ولعائلاتهن ومجتمعاتهن. وهكذا تبيّن أن فكرة تأمين الخدمات المالية للنساء، كتأمين القروض مثلا فكرة ممتازة، ولعل أفضل ما يمكن لها أن تقدمه وتحدثه من نتائج ما زال يرتبط بشروط التجدد الذاتي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل المجتمع، ويؤدي إلى مساهمتها في أخذ القرار داخل الأسرة والقرية والمدينة والوطن والاقليم والعالم،ما يضمن رؤية مجددة للتوازن المجتمعي مبنية على التكامل والشراكة.